حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

أنصاف الموالاة.. أرباع المعارضة

أنور بدر

تُصرّ «هيئة التنسيق» على أوهامها النظرية التي تدفع بها كل يوم خطوة باتجاه النظام, وتبعدها خطوات أكثر عن الثورة وأهدافها. أولى هذه الأوهام كما عبر عنها بيان المكتب التنفيذي الأخير للهيئة, هو تمثيلها لمطالب الشعب في التغيير الديمقراطي الجذري, مقابل رفضها استخدام السلاح في الثورة, «فهي أساساً كانت ضد استخدام السلاح ومع النضال السلمي والحل السياسي», وكأن العسكرة كانت خيارا للثوار بين خيارات أخرى, وهم فرضوها على النظام, كما تؤكد مقولته حول وجود عصابات إرهابية مسلحة.

بيان المكتب التنفيذي يدين تشكيل الحكومة المؤقتة التي أقرها الائتلاف لأنها تُشكل «خطراً ووسيلة لتقسيم سورية وتكريساً لانقسام المعارضة وتشتتها, وخدمة للمصالح الخارجية». مع أن جوهر موقف الهيئة ينطلق من أسباب أخرى «تسم أطرافاً من الائتلاف وتسعى لاحتكار السلطة والوطن باسم الممثل الشرعي للمعارضة وللشعب السوري».

وقد لا يكون رفضها للحكومة المؤقتة مفاجئاً لأحد, لكن المفاجأة في تأييد إعلان الإدارة المدنية من قبل حزب PYD للمناطق الكردية التي يسيطر عليها, مع أن بيان الهيئة يعتمد المراوغة والتعميم في صياغة هذا الموقف, كالاعتراف «بمطلب اعتماد اللامركزية الإدارية في جميع الأراضي السورية، كما تؤكد على حق المواطنين السوريين في جميع المناطق غير الخاضعة لسلطة النظام بسبب الظروف الراهنة, بإدارة شؤونهم المدنية عبر إرادتهم الحرة بصورة مؤقتة لا تنشئ واقعاً سياسياً جديداً».

الإشكالية ليست في الحديث عن اللامركزية الإدارية, مع أن هذه المسائل ستخضع مستقبلاً لتوافق في الهيئة التشريعية أو التأسيسية المنتخبة بشكل ديمقراطي بعد سقوط النظام, لكن المشكلة أن حزب PYD الذي قام بهذه الخطوة منفرداً, يبدي الكثير من النوايا الانفصالية, ويعمد منذ البداية إلى التنسيق مع النظام, وفق تصريح البرزاني, لدرجة الاستئثار بقرار المعارضة حتى ضمن الوسط الكردي, الذي عارض قرار تطبيق الإدارة المدنية.

المشكلة أن هذه الفقرة بنيت على جملة من المغالطات التي تصل حد التزوير وقلب الحقائق, فالهيئة أثارت إشكالية حول الصفة العربية للجمهورية السورية, «تؤكد على ثوابت موقفها تجاه الوجود القومي الكردي باعتباره جزءاً أصيلاً من النسيج الوطني السوري», المسألة الثانية أنها تعترف «بحق الدفاع المشروع عن النفس لكل السوريين» مقابل رفض حمل السلاح كما أشرنا, المسألة الثالثة تقوم على اشتراط أن الإدارة المدنية «لا تنشئ واقعاً سياسياً جديداً», وهو ما لا يتوفر له أي ضامن في ظرف الصراعات المفتوحة على الساحة السورية.

ومع ذلك تعتبر هيئة التنسيق أن الحكومة المؤقتة تسهم بتقسيم سوريا, بينما إدارة صالح مسلم للمناطق الكردية لن تنشئ «واقعاً سياسياً جديداً»!

لكن تزامن قرار الإدارة المدنية, مع دخول المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة, وما يستتبعه ذلك من تمثيل الأكراد في مؤتمر جنيف, ضمن الوفد الموحد للمعارضة السورية, يفضح نوايا هيئة التنسيق التي اكتشفت في هذه الخطوة مقتلها, فسارعت لتأكيد «استعدادها للمشاركة في مؤتمر جنيف٢ بوفد مستقل, يضمها مع حلفائها في الهيئة الكردية العليا والقوى والمنظمات والشخصيات الوطنية الديمقراطية», محملة بعض أطراف المعارضة مسؤولية «رفض تشكيل وفد موحد», عازفة على نايها الصدئ بأن «هذا الموقف لا يلغي استعدادها للتنسيق مع المعارضة الخارجية فيما إذا تم التوافق على نهج تفاوضي مشترك», رسمت الهيئة مسبقاً حدوده في قبول إصلاحات النظام, مقابل مشاركة في القرار السياسي تبقي على نظام الفساد والقمع!.

الافتتاحية

استقلال لبنان.. أم استقلال حزب الله عن لبنان؟

سامي شيحان

نجا السفير الإيراني في بيروت غضنفر ركن أبادي من التفجيرين اللذين وقعا يوم ١٩ من الشهر الجاري, قرب مقر السفارة الإيرانية جنوب بيروت, بينما قتل المستشار الثقافي في السفارة ابراهيم الأنصاري, إثر إصابته بجروح قاتلة, ومعه أربعة من حراس السفارة.

وإذ ندين كل عمليات التفجير التي تستهف مدنيين وأبرياء صادف وجودهم مكان التفجير, فإننا نقرأ هذا الحدث في سياقه السياسي, والذي يؤشر أن مشاركة حزب الله في القتال إلى جانب النظام السوري ستفضي بالضرورة لاعتبار لبنان ساحة معارك وتصفية حسابات لا تُشكل خيارا لبنانياً بأي حال من الأحوال.

هذه المعادلة كانت في خلفية خطاب الرئيس اللبناني ميشيل سليمان في الذكرى السبعين للاستقلال, حيث أدان التفجير الذي أدى الى قتل وجرح عشرات الأبرياء، لكنه أكد بهذه المناسبة أن استقلال لبنان لم يزل غير ناجز, وأنه «لا يمكن أن تقوم دولة الاستقلال، إذا ما قررت أطراف أو جماعات لبنانيّة بعينها، الاستقلال عن منطق الدولة، أو إذا ما ارتضت الخروج عن التوافق الوطني، باتخاذ قرارات تسمح بتخطّي الحدود والانخراط في نزاع مسلّح على أرض دولة شقيقة، وتعريض الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي للخطر».

فالرئيس الذي قال كل شيء عن حزب الله دون أن يسميه, أكد على أهمية الانخراط السياسي في منطق الدولة, وأي خروج هنه هو مس بالاستقلال كقيمة وطنية, مما يفترض أن تنشر الدولة «سلطتها الحصريّة على كامل تراب الوطن, وضبط البؤر الأمنيّة، وقمع المخالفات ومحاربة الإرهاب»، وأن تكون القوات المسلّحة هي الممسكة الوحيدة بالسلاح والناظمة للقدرات الدفاعية بإشراف السلطة السياسية, فمشكلة السلاح كانت ولا تزال عائق أمام مسيرة الوفاق الوطني. مؤكداً أهمية الالتزام بإعلان بعبدا, والانسحاب فورا من الصراع الدائر في سوريا.

فالطائفية وتخطي الحدود والإملاءات الخارجية لا تصنع استقلال لبنان أو تصونه, لكنها تصنع استقلال حزب الله عن لبنان.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

تعدُد ميليشيات النظام وتناقضاتها

مؤشر على أزمة قوى السلطة

نبيل حيفاوي

مسميات كثيرة للقوى المسلحة التي يستخدمها النظام في معركته ضد الثورة, وحاضنها الاجتماعي, فزيادة على الويته وفرقه العسكرية, وفروع أجهزته الأمنية, صنع النظام أدوات مسلحة «ميليشيات», تشارك معه في عمليات القمع والقتل, وكان مصطلح «الشبيحة» هو المتداول منذ بداية الثورة. ومع تطور الصراع واحتدامه, ونتيجة تدهور طاقاته البشرية النظامية, إلى جانب سعيه لتعميم القتل والرعب والفوضى, أعلن النظام عن تشكيل ما يسمى «اللجان الشعبية», تحت غطاء مهمة مفتعلة, هي قيام تلك اللجان بحماية السكان في المناطق التي لم يمتد اليها الصراع, أو تلك التي تعتبر «حاضنة موالية» له. وما لبث أن أعلن عن تشكيل ما أسماه «جيش الدفاع الوطني».

أما قوات حزب الله وميليشياته, وميليشيات أبو الفضل العباس, فهما يدخلان ضمن تعدد القوى المسلحة, التي حشدها النظام وحلفاؤه, لكسر إرادة السوريين وسحق ثورتهم, ولها بناها الخاصة ومرجعياتها ومشاركتها, وستبرز أكثر تناقضات جميع هذه القوى والميليشيات, مع بعضها البعض, وبين كل واحدة منها وأدوات النظام الأخرى بمجموعها, وبارتباط وجودها بوظيفة القتل والإجرام, خدمة للهدف المركزي للطاغية, بسحق ثورة الشعب السوري.

تشكل هذه الميليشيات وبدرجات متفاوتة, سندا قويا للنظام في معاركه ضد الشعب, لكنها تحاول شغل مساحة خاصة بها, تُظهر فيها سلطاتها المحدودة في المناطق المختلفة, سعيا منها لأخذ مكاسب مادية, لاتقف عند الرواتب التي يدفعها لها النظام, كما هو حال «جيش الدفاع الوطني» و «اللجان الشعبية», ويعرف السوريون أن النظام أفسح بالمجال لهذه الميليشيات, لجمع الثروات بأساليب كثيرة أهمها:

إطلاق يد هذه الميليشيات في نهب المدن والبلدات التي تقتحمها قواته, أو تلك التي يغادرها سكانها, خوف أن تطالهم العمليات العسكرية الوحشية, كما تعطيهم امتياز الإشراف على توزيع المواد الضرورية كالخبز والغاز والبنزين والمازوت, وبقية السلع التي يصعب الحصول عليها في ظروف القتال وقطع الطرقات.

لم تقتصر عمليات «التشبيح» على يد هذه العصابات, على المناطق التي هجرها سكانها بعد اجتياح النظام لها ونزوح سكانها, إنما طال أيضا تلك المناطق التي يعتبرها النظام بيئة موالية له, ففي مدن الساحل وبلداته, كما أحياء دمشق ومحيطها التي لم تشهد قتالا, ولم تعرف بمناهضتها للنظام, أصبح السلوك الميليشياوي وما تقوم به بعض هذه الأدوات يشكل استفزازا للمواطنين, فعمليات الخطف وطلب الفدية, إلى جانب سرقة المنازل الفاخرة, والسيارات الفارهة, واختطاف الفتيات, وقتل كل من يتجرأ ليعترض دفاعا عن ممتلكاته, ناهيك عن «الخوّات» على وسائط نقل البضائع, ومصادرة جزء منها, وعلى المحال التجارية والأسواق.

جرّاء هذه الممارسات, كثيرا ما يحدث صدام بين أطراف الميليشيات, أو بين طرف منها وبين رجال الأمن, أو عناصر الجيش على الحواجز المنتشرة وسط البلدات وعلى مداخلها, وبات الضباط الصغار يشعرون بأن لا سلطة لهم, وأن هناك من يتجاوزهم ويتصرف كسلطة تقرر مجرى الحياة اليومية للناس.

وبعد كل تناحر بين هذه القوى, وما يحدث من اشتباكات مسلحة, يذهب ضحيتها عناصر من هذه الميليشيات وسكان أبرياء, يجري التستر على الحقيقة, بإشاعة أنباء كاذبة عن وجود أوكار لعصابات إرهابية, نتج عنها اشتباك مسلح, لكن المواطنين يعرفون تمام المعرفة, أن ما جرى ليس سوى خلاف على السيطرة وعلى المكاسب.

ويتزعم هذه العصابات «الميليشيوية» أقرب المقربين لرؤوس النظام, ورجالاته النافذين, ويترتب على ذلك انتقال الصراعات إلى مراكز النظام الأمنية, ولو لم تظهر للعلن, فلها مؤشراتها التي تنتشر بين الناس.

واللافت أن تنشأ اكثر هذه الصدامات, في المناطق التي تقع تحت القبضة الأمنية للنظام, وتلك التي يروق للنظام إطلاق صفة «الموالية» عليها, ويوما اثر يوم تنتشر فضائح هذه الميليشيات بين المواطنين, وتكشف عن المزيد من الحقائق حول أهداف النظام من إنشائها, بنية يغلب عليها الطابع الطائفي, أو «الأقلياتي» لزج أكبر عدد ممكن من الشباب الأبرياء, في اتون جحيم يحرق الجميع.

تنعكس ممارسات الميليشيات الخارجية على الأوضاع في سوريا, (حزب الله ولواء ابو الفضل العباس والحرس الثوري الإيراني). فهذه التشكلات الطائفية, وإن كانت أكثر انضباطاً على صعيد النهب والسرقات والتشبيح, غير أنها ذات خطورة أكبر على مستوى بسط النفوذ على الوحدات العسكرية التابعة لجيش النظام, كما في حركة مجموعاتهم في المدن السورية, يظهرون على مرأى من المواطنين, يرفعون شارات الحزب وأعلامه وصور نصر الله, ويتجولون بسيارات الدفع الرباعي, متباهين بتشغيل أغنياتهم المذهبية وأدعيتهم الخاصة البعيدة عن ثقافة السوريين.

وتفيد المعلومات الواردة من داخل صفوف الجيش, أن تذمُراً متزايدا تشهده بعض الوحدات العسكرية النظامية, جرّاء الغرور والاستعلاء الذي تظهر به هذه الميليشيات, خصوصاً قوات حزب الله, فقيادته, تصريحا وتلميحاً تتصرف وكأنها هي من يقود المعركة ضد الثورة, وهذا التصرف, وإن لم يتوقف النظام حياله, فلابد أن يترك آثارا سلبية, تنعكس على مستقبل العلاقة التحالفية, إن لم يكن على المدى القريب, ففي وقت لاحق.

لا تتوقف المشكلة عند علاقة حزب الله مع النظام, فحتى لواء ابو الفضل العباس, يتعرض لشيء من الاستهتار والاستهانة من كوادر ميليشيا حزب الله, وحصلت أكثر من حادثة اشتبك فيها الطرفان بالسلاح, وراح فيها ضحايا من الطرفين. ربما التماسك في صفوف هذه الميليشيات, يقتصر على الانضباط في العلاقة بين ميليشيات حسن نصر الله ومجموعات الحرس الثوري الإيراني المتواجدة في سوريا, فلا غرو أن حزب الله لا يعدو كونه جزءا عضويا من بنية هذا الطرف.

ليست هذه التناقضات بين الميليشيات المتعددة, التي تؤدي دورا واحدا في سحق الشعب السوري, سوى دليل واضح على أزمة السلطة الإرهابية الدموية, التي اضطرت لإنتاج هذه القوى, وقبول دخول ميليشيات من خارج البلاد, لأنها فشلت في استخدام الطاقة العسكرية للجيش السوري في عملية القتل والتدمير, فهناك عشرات آلاف المنشقين من ضباط وجنود, ومثلهم ويزيد لا تثق بهم سلطة بشار الأسد ولا تستطيع تحريكهم بمهام قتالية, زد على ذلك الخسائر الكبيرة في صفوف ألوية وكتائب النظام التي حازت الثقة والولاء شبه المطلق للسلطة في معاركه الفاشلة.

وتستفحل تناقضات هذه الميليشيات مع اتساع رقعة انتشارها, وزيادة عددها وعتادها وتصبح عامل إرباك على المستوى القتالي, وعلى مستوى العلاقة مع المواطنين, كما في العلاقة البينية لهذه الميليشيات متعددة المرجعيات, ومتباينة المصالح.

في مراحل صمود قوات النظام, أو نجاحاته التكتيكية, يكون أثر هذه التناقضات غير مرئي, ولكن مع أي تبدلات في ميزان القوى, تتحول إلى مقتل لقدرة النظام على تنسيق عملياته والاطمئنان لجدارة هذه الميليشيات في القيام بالمهام المطلوبة. وينتج عن تعددها وكثرتها تفكك واختلال داخلي, وهو ما ستأتي به المراحل المقبلة من تطور الصراع بين الثورة والنظام.

الفساد والاستبداد في مديريات التربية

تحقيق ـ نعيم نصار

يدور حوار بين صحفي سوري معارض وشخص موالي تجمعهما قرابة دم، ويعيشان في الداخل السوري، فبعد تهجم الموالي على الثوار وعسكرة الثورة ومفهوم الحرية، يسأل الصحفي قريبه: أريد أن أسألك بتاريخ ١٤ـ ٣ـ ٢٠١١ كيف كان حال التربية والتعليم والقضاء والاقتصاد والجيش والأمن في عموم سوريا؟ فيرد الموالي بالقول كل هذه القطاعات كانت تعيش حالة فساد مخيفة، فيتابع المعارض، إذا البلد كانت تعيش الفساد، وما الثورة بمعنى ما إلا رداً على هذا التسلط والفساد.

من المقدمة السابقة نبدأ الحديث عن تصاعد وتيرة الفساد في قطاع وزارة التربية في سوريا، ونحن هنا لا يمكننا نسيان التدمير الممنهج للمدارس الذي مارسته قوات النظام مع بداية استخدام الحل العسكري الأمني الذي اختارته في تعاملها مع الثورة، فدمرت آلاف المدارس التي دفع الشعب السوري ثمنها. لكننا أردنا تناول مدى الفساد في قطاع يفترض به أن يكون رافعة لتعميم المعرفة والعلم والأخلاق، لكن الفساد خرّبه.

تقول مُدرسة سورية تعمل في التدريس في مدارس دمشق منذ عام ١٩٨٥: يكفي أن تسأل أي مدرسة أو مدرس سوري عن الجملة الشهيرة التي ما تزال تردد على ألسنة معظم المدرسين والإداريين في سوريا حتى الآن «يا دفع يا رفع» في إشارة واضحة إلى الطريقة الفاسدة التي تجعل مُدرسة ما تنتقل من عمل تدريسي إلى عمل إداري، هذه الجملة تصف واقع مديريات التربية في مختلف المحافظات.

قبل الثورة بعدة سنوات عرف وزير التربية السابق د ـ محمود السيد بأن هناك فساداً تم الترتيب له في إحدى قاعات الامتحان, في إحدى المحافظات الشرقية من أجل تمرير الغش في مركز امتحاني كامل في امتحان الشهادة الثانوية، وتمكن يومها الوزير من منع الغش وأحال عدداً من الموجهين والإداريين إلى الرقابة الداخلية لمحاسبتهم.

على مستوى آخر تتحدث موظفة إدارية عن مبلغ مقداره خمسون ألف ليرة سورية دفعته مديرتها كرشوة في المدرسة لتصير مديرة، والمشكلة أنها لا تعرف شيئاً عن العمل الإداري وتسيير شؤون المدرسين والطلاب في المدرسة، وكلما صار عليها تجهيز مذكرة إدارية تقوم بإعطائها لي من أجل كتابتها وتوقيعها.

واقع الفساد في قطاع التربية في سوريا مخيف إلى درجة أنك لا تستطيع أن تعرف عدد الجهات الأمنية والعسكرية التي تتدخل في عمل التربية ومراقبة الأداء العام للوزارة، فمدرس لمادة العلوم في إحدى ثانويات دمشق يحدثنا عن اسم ضابط الأمن «موعد ناصر» الذي كان مكلفاً بمتابعة ومراقبة وزارة التربية في سوريا، ويتبع للفرع الداخلي المعروف باسم فرع الخطيب. ويذكر لجريدة «حرية» بأن زيارة واحدة لمديرية تربية دمشق أو تربية ريف دمشق, ورؤية عدد الضباط الذين ينتظرون دخول مكتب مدير التربية من أجل نقل زوجاتهم المدرسات إلى أعمال إدارية كافية لمعرفة مدى الفساد المتمثل هنا باستخدام سلطة الجيش والأمن لإجبار مدير التربية على قبول الموافقة على تلك الطلبات، حيث يجري نقل مدرسات زوجات ضباط إلى وظيفة «أمين حاسوب ومساعدة أمين حاسوب» في المدارس مع غياب منهاج لهذه الوظيفة، كما يجري نقل مدرسات زوجات ضباط إلى وظيفة مديرة مشغل ومديرة مسرح مدرسي في مدارس بدمشق وغيرها, مع غياب المشاغل والمسارح كلياً

في تلك المدارس, والغاية هي» تفييش المدرسات ليقبضن الراتب وهن في البيوت, والتفييش في العرف السوري مأخوذة من الخدمة في الجيش، حيث يدفع العسكري رشوة للضابط المسؤول عنه ويجلس بعدها في بيته.

تذكر مديرة مدرسة في منطقة بريف دمشق، أنه إذا بقي حال النقل من التدريس إلى الأعمال الإدارية بهذا المنوال، سيتم تفريغ التدريس من معظم الكوادر العلمية، فمثلاً مدرسة الانكليزي، المدارس بأمس الحاجة لاختصاصها, يتم نقلها إلى إدارة مدرسة، في هذا الحال نحن خسرنا مدرسة انكليزي ولم نربح مديرة مدرسة.

وتكمل المديرة بأن زيارة واحدة إلى مديرية تربية ريف دمشق ورؤية أساور الذهب في أيادي الموظفات هناك يعطيك دلالة واضحة على مدى اتساع الفساد في هذا القطاع، في هذه الأيام يعيش المسؤول عن الأعمال الإدارية «محمد العبد الله» عصره الذهبي, فقد دفعت له مدرسة تعليم أساسي مبلغاً وقدره ٣٠ ألف ليرة, وتحضر نفسها لدفع مبلغ ١٥ ألف ليرة في الوزارة من أجل نقلها لعمل إداري، حتى ترتاح من التدريس.

لا يقتصر الفساد على مواضيع تخص نقل المدرس من منطقة إلى أخرى، أو من التدريس إلى الأعمال الإدارية إنما هناك فساد في العقل السلطوي، الذي جعل كل مدارس سوريا تبنى بنفس الطريقة، المدرسة أشبه بالسجن، لا بل هي سجن تماماً، حتى نفس ألوان السجون، فلا حدائق ولا أشجار، وغرف متلاصقة كأنها علب كبريتية، والبحث عن تلك العقلية التي تجعل كل مدارس القطر تبنى بهذا الشكل يوصلك لطريقة التعهد السائدة حتى تاريخه، وفرض نموذج واحد من قبل وزارة التربية. فالنوافذ حديدية تشبه نوافذ سجن صيدنايا أو عدرا، والأبواب حديدية أيضاً.

وعن المناهج في المرحلة الابتدائية تحدثنا إحدى المدرسات عن تغييرات ايجابية حدثت في المناهج الجديدة الخاصة بالمرحلة الابتدائية, خاصة «الرياضيات والعلوم واللغة العربية»، فهناك تغييرات علمية، وجمالياً وضعت بشكلها الصحيح، إن كان من ناحية الصور أومن ناحية الرؤية أيضاً، ولكن هناك قرار من وزير التربية «هزوان الوز» في حكومة النظام ينصّ على تكليف مدرس مساعد في كل شعبة يزيد عدد طلابها عن ٣٠ طالباً، ومن حيث الواقع لم يطبق هذا الأمر نهائياً، كما أن الطريقة الديكتاتورية التي تتعامل بها رئيسة الموجهات في تربية دمشق مع المدرسات أثناء الدورات التعليمية التي تجريها مديرة تربية دمشق للمدرسين لا تنم عن أي تغيير في العقلية التسلطية الموجودة في المزاج العام في وزارة التربية.

وحول طريقة تعامل المديرين والمديرات مع طاقمهم التدريسي في هذه الأيام والحرب التي يشنها النظام على الشعب مستمرة، تحكي إحدى المدرسات عن تباين كبير في هذا الموضوع, فوزارة التربية تستمر في تشددها الإداري وتهدد بفصل المدرس من التدريس إذا غاب ثلاثة أيام متواصلة بدون عذر، ورغم ذلك نجد هناك إدارات متفهمة قدرت خطورة الوضع الأمني اليومي وتمكنت من التعاون معهم وتبرير غيابهم أثناء احتدام المعارك على الأرض. حتى أن مديرة موالية كانت تفتح أبواب المدرسة وتتصل بالمدرسات والمدرسين وتطلب منهم عدم الحضور وذلك في إحدى مدارس التضامن في مخيم فلسطين بدمشق.

أما الرقابات الداخلية في مديريات التربية ورقابة الوزارة فحدث ولا حرج، حيث تحولت إلى مكان للإثراء غير المشروع واستخدام النفوذ لتوطيد علاقات من مسؤولين أو أبناء مسؤولين. و ما تقدم نقطة من بحر الفساد في مختلف القطاعات الحكومية المتخمة بروائح الفساد.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

أكثر من ١٢ ألف طفل قتيل و٩ آلاف طفل معتقل

الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٢٠١٣/١١/٢٠

أولا - القوات الموالية للحكومة السورية

١- الاعتقال:

من خلال عمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان اليومي في توثيق الضحايا ومن خلال اكثر من ٧٠ عضو منتشر في جميع المحافظات السورية تمكنا عبر مئات اللقاءات والاتصالات اليومية منذ تاريخ ٢٠١١/٠٣/١٨ وحتى ٢٠١٣/١١/٢٠ من توثيق مقتل ما لا يقل عن ١٢٠٢٧ طفل على يد القوات الموالية للنظام السوري، موثقين بأسمائهم وصورهم وتاريخ ومكان استشهادهم, ينقسمون إلى ٣٦١٤ طفلة و ٨٤١٣ طفل.

بينهم ما لا يقل عن ٥٦٠ حالة إعدام ميداني إما ذبحا بالسكاكين كما حصل في مجزرة الحولة ومجزرة حي كرم الزيتون و حي الرفاعي في حمص وأخيرا في حي رأس النبع و قرية البيضا في منطقة بانياس، أو رميا بالرصاص كما حصل في العديد من القرى والبلدات في عموم المحافظات السورية. من بين القتلى ٢٣٤٤ طفلا لم يبلغوا بعد سن العاشرة, و٣٩١ رضيعاً. يقتل الأطفال بشتى الوسائل, عبر القصف, وعبر عمليات القنص, وكذلك عبر الاقتحامات والإعدام الميداني, بالإضافة إلى الجوع حتى الموت, حيث سُجّل وفات١٠ أطفال بسبب الجوع: ٩ منهم في ريف دمشق الغربي وطفل واحد في مخيم اليرموك جنوب دمشق.

شهادة رشيد فاروق عطفة, وهو اخ الشهيدة لجين فاروق عطفة:

«في يوم الأربعاء الموافق ٢-١٠-٢٠١٣ خرجت العائلة المكونة من الأب خالد عطفة و زوجته لجين عطفة و طفلتيهما لين وليلى من حمص متجهين إلى لبنان لحضور حفل زفاف أختي الثانية. ثمّ اتصلوا بنا هاتفيا, و قالوا قد وصلنا إلى منطقة القبو وبعد قليل سوف ندخل الحدود اللبنانية, حاولنا لاحقاً الاتصال بهم عدة مرات ولكن الهواتف كانت جميعها خارج نطاق التغطية. بعد يومين اتصل المشفى العسكري بحمص بأخو الشهيد خالد, وطلب منه القدوم إلى المشفى للتعرف على الجثث, وهناك أخبره أهالي المنطقة بأنهم وجدوا الجثث بين الأراضي الزراعية, مقتولين بطلق ناري و من ثم تمّ حرقهم, استطاع التعرف على لجين من وجهها الذي لم ينحرق بشدة وعلى الطفلة لين التي تبلغ من العمر ٥ سنوات من ملابسها و تعرف على أختها التوأم ليلى من أسنانها, بعد يومين اتصل المشفى مرة أخرى و أخبرهم أنّ هناك جثة ثالثة كانت موجودة على بعد ٥ دقائق سيرا عن الجثث الأولى و هذه الجثة مشوهة بشكل كامل ومقطعة وبالقرب منها سيارة من غير نمرة و فارغة من كل شيء ما عدا فاتورة ماء باسم خالد عطفة, ذهب اخ الشهيد خالد و تعرف على أخيه من حذائه و حزامه و قطعة من قميصه».

نسبة الأطفال إلى عموم الضحايا :

إن المدنيين هم الجزء الأعظم من الضحايا الذين سقطوا على يد القوات السورية حيث تبلغ نسبتهم ٨٨ ٪ و أقل من ١٢ ٪ من الضحايا هم من الثوار المسلحين ، وهذه النسبة في قتل المدنيين هي أعلى من النسبة في الحرب العالمية الثانية حيث سقط ٥٧ ٪ من المدنيين .

٢- الأطفال الجرحى:

بحسب البحث الذي تقوم بإعداده الشبكة السورية لحقوق الإنسان حول الجرحى والمصابين منذ بداية الأحداث في سورية فقد تجاوزت أعدادهم المليون جريح، قرابة ال ٣٠ ٪ منهم هم أطفال, كثير من هذه الإصابات قد تمت برصاص قناصين وهو يعلم تماما أنه يستهدف طفل، وبحسب التقرير الاستقصائي للجرحى فإن من بين الأطفال الجرحى مالا يقل عن ١٣٠٠ حالة بتر أطراف و ٨٠٠ حالة ماتوا متأثرين بجراحهم .

٣- اعتقال وتعذيب الأطفال:

تشير تقديرات الشبكة إلى وجود مالايقل عن ٩٠٠٠ طفل داخل أفرع المخابرات والسجون، وقد اعتقلوا خلال عمليات الاقتحام, واعتقلت أعداد منهم بهدف الضغط على أقرباء لهم، تحدث عدد كبير من الأطفال الناجين عن أساليب تعذيب قاسيه تعرضوا لها ولا تختلف كثيرا عما يتعرض لها الرجال البالغين, مثل:

١- استخدام كافة أساليب الضرب على مختلف أنواع الجسم ، ويتم الضرب بأدوات مختلفة مثل العصي أو كابلات الكهرباء ويطلق عليه الرباعي بالعامية ، إضافة إلى الفلقة وهي الضرب بالعصى أو بالكبل على أسفل القدمين ، الدعس على الرأس وغير ذلك/ ٢- قلع الأظافر/ ٣- نتف الشعر من أنحاء مختلف من الجسم/ ٤- انتزاع اللحم عبر ملاقط معدنية ومن مواطن حساسة./ ٥- تقطيع بعض أعضاء المعتقل كقطع اصبعه أو قطع جزء من لحمه، وطعنه في ظهره أو معدته./ ٦- حرق الجلد بالأحماض الكيماوية أو بإطفاء السجائر بجلد المعتقل./ ٧- تعريض المعتقل للبرد القارس بحرمانه من اللباس أو الغطاء./ ٨- حرمان المعتقل من الرعاية الطبية بشكل تام وعدم توافر الرعايه الطبية في عدد كبير من المعتقلات./ ٩- الحرمان من استخدام المرحاض إلا مره أو مرتين في اليوم مما يضطر المعتقل إلى التبول على نفسه أحيانا، عدا عن أن المدة قصيرة لاتتجاوز الدقيقه والحرمان من الاغتسال ومن الخروج للساحات واستنشاق الهواء النقي./ ١٠- سكب الماء البارد على الجسد بعد الضرب وبعد جرح الجسد./١١- تكسير الأضلاع./١٢- كميات قليله من الماء والطعام لاتكفي ربع المتواجدين./ ١٣-صب الزيت المغلي على الارجل او سكب الماء المغلي حتى يهترء الجلد./ ١٤- قص الأذن بمقص الذي يستخدم لتقليم الأشجار./ ١٥- تكبيس الأذن والأنف بكباسة الخشب./ ١٦- الصعق بالكهرباء خاصة عند الثديين والركبتين والمرفقين .

وقد قتل بسبب أساليب التعذيب هذه وغيرها أكثر من ٩٢ طفل موثقين بالاسم والتاريخ والصورة والفيديو.

٤- العنف الجنسي:

تشير تقديراتنا إلى أكثر من ٤٠٠ علميه اغتصاب لفتاه دون سن الثامنة عشر, ولا نستطيع اعطاء إحصائية دقيقه لأنّ هناك العديد من الحالات لم نستطع توثيقها, والكثير من الحالات رفض أصحابها الحديث عنها, ومنهم من أنكرها. تعرّضت فتيات في سن ال ١٥ في حي الرفاعي في حمص لعمليات اغتصاب, وفي حي كرم الزيتون وحي بابا عمرو في حمص, وريف دمشق و في جسر الشغور من إدلب تحديداً, أغلب الحالات حصلت خلال الاقتحام وهناك عدد آخر من الحالات حصل داخل المعتقلات لفتيات صغيرات .

ثانيا - الثوار المسلحين:

الانتهاك الأكثر انتشار في صفوف الثوار المسلحين هو استخدام الأطفال مادون سن ال١٨ في عمليات الدعم للمقاتلين كالدعم الطبي والمراسلات والتجسس ونقل المؤن, وفي بعض الحالات النادرة القتال وحمل السلاح .

وسُجّل مقتل ٢٢ طفل على يد بعض فصائل المعارضة المسلحة, أغلبهم أثناء قصف قوات المعارضة لمناطق موالية للنظام السوري. ولم نوثق أيه حاله تعذيب أو اغتصاب لأطفال على يد الثوار المسلحين .

للاطلاع: https://www.facebook.com/syrianhumanr

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

الأثمان الباهظة لصيغة (لا غالب ولا مغلوب)

محمد سليم

صار من المتفق عليه تعذر الحسم العسكري في سوريا. لا النظام قادر على الانتصار والعودة إلى كونه نظام، ولا المعارضة قادرة على الإطاحة به وتقديم البديل عنه.

إذاً، والحال هذه، فلا مناص من صيغة (لا غالب ولا مغلوب)، والتي قد نصل إليها عبر تسوية سياسية ربما ينجزها (جنيف ٢).

يعدد كثيرون مزايا هذه الصيغة. فهي تحقن مزيداً من الدماء، وتوفر المتبقي غير المدمر من سوريا، وتحافظ على بنية الدولة وهيكلها منعاً للوصول إلى نموذج العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وكذلك فهي تعفي قسماً كبيراً من السوريين من أن يكونوا خاسرين، فيدفعون أرواحهم وممتلكاتهم ومستقبلهم ثمناً لهزيمة خيارهم..

كل هذا صحيح، ونستطيع إضافة مزايا أخرى إلى هذه الجردة، ولكن هل فكرنا ملياً بالأثمان الباهظة التي ستكبدنا إياها صيغة (لا غالب ولا مغلوب) هذه؟

سنحظى على سلم أهلي، ولكنه سيبقى هشاً، ومعرضاً للانفجار في كل لحظة، ذلك أنه سيكون مصنوعاً في الخارج، وقائماً على توازن دقيق سريع الانزلاق، ومضموناً من وصاية إقليمية ودولية، لا تجد هي نفسها ما يضمن استقرارها وثباتها. هكذا، وكما يحدث في العراق ولبنان، فكلما نشب خلاف بين دول الوصاية، سوف يترجم عملياً على أرض سوريا التي ستتحول إلى بريد لتبادل الرسائل، ومعظم الرسائل، كما نعلم، له طابع عنفي ودموي..

سنحافظ على بنية دولتنا، ولكن دولة الـ (لا غالب ولا مغلوب) ستظل موضع خلاف حول شرعيتها.

كيف سينظر السوريون إلى مؤسسة الجيش النظامي؟ هناك أكثرية تعتبرها عدواً للشعب وحقوقه وأحلامه، فيما يراها آخرون ضمانة للوحدة الوطنية ولوجود الأقليات الطائفية.

وكيف سينظر السوريون إلى مؤسسة الأمن ودورها؟ هناك أكثرية ترى أن هذه المؤسسة هي وجه النظام القبيح وأداته الأكثر بطشاً، فيما يعتبرها آخرون ملاذهم الآمن، فيتشبثون بها ويقاتلون من أجل الحفاظ على دورها.. فكيف سنعيد صياغة مؤسسات الدولة السورية، ونرتب أولوياتها، ونحدد أدوارها في ظل هذا التباين الشديد في النظرة إليها؟

كيف سنتجاوز الانقسام العميق في المجتمع السوري؟

كيف ستتعاطى المناهج المدرسية مستقبلاً مع الأحداث الراهنة، ما دام قسم كبير من السوريين يرونها ثورة شعبية ضد الاستبداد، فيما يراها آخرون مؤامرة كونية ضد الدور القومي الممانع؟

أي صورة ستقدمها الكتب الدراسية (كتاب التاريخ مثلاً) للنظام السوري، ما دام الكثير من السوريين يؤمنون بأنه نظام استبداد قمعي ارتكب جرائم حرب، فيما سوريون آخرون يؤمنون بأنه نظام وطني دفع ثمناً لعلمانيته وإيمانه القومي؟

يخلط البعض بين التعدد الطبيعي والصحي داخل المجتمع، وبين الانقسام العميق في ثقافة هذا المجتمع ومفاهيمه ونظرته لنفسه وللعالم. لقد تغنى اللبنانيون طويلاً بالتعدد الذي ينطوي عليه مجتمعهم، ولكن أصواتاً لبنانية كثيرة بدأت تعلو مؤخراً لتعلن أن وراء هذا التعدد يكمن انقسام مرضي، لا مكان معه لقيام دولة حقيقية أو لوجود شعب واحد.

فهل الصيغة اللبنانية هي التي تنتظرنا؟

يوصف التاريخ بأنه معلم قاس، قد يحتاج أحياناً إلى إلحاق الهزائم بأمم وشعوب وجماعات بشرية ليلقنها دروساً ويصوب خياراتها. ولنعترف بأن في سوريا جماعات تحتاج إلى الهزيمة لتصحو على نفسها وواقعها، فتعيد حساباتها وتصوب سلوكها وتنخرط في بناء المستقبل المنشود. ولكن الهزيمة لا تعني قتل هذه الجماعات أو استباحة ممتلكاتها أو تهميش دورها، بل دحض خياراتها الخاطئة وسد الطريق الكارثي الذي سلكته، بالطبع مع فتح الطريق الجديد أمامها، وإبقاء فرصتها في سلوك الخيار الأمثل.

هوامش

ياسر عطا الله

يجاهد قدري جميل لينفي أنه مرشح الروس لخلافة الرئيس السوري، وهو يخرج، كل يوم تقريباً، ليؤكد أنه ليس ذلك الشخص الذي اتفقت الدول الفاعلة على قيادته للمرحلة الانتقالية..

وفي مثابرته على النفي يتكلف الرجل ذلك النوع المكشوف من التواضع الزائف، حيث الـ (لا) تعني (نعم.. ولم لا؟!)، بل إن مواصلة النفي لشائعة عابرة لم تكد تولد حتى ماتت، توحي بأن جميل يقوم بحملة دعاية لنفسه، مع كل ما تتطلبه حملة كهذه من حذر وخشية من العواقب.

يبدو نفي قدري جميل للشائعة أكبر بكثير من حجم الشائعة نفسها، وعدد مرات نفيه أكثر من عدد مصدقيها. فمهما أساء السوريون الظن بالروس فهم لن يصلوا إلى التصديق بأنهم على هذا القدر من قلة العقل. ومهما كانت الخيارات قليلة وضيقة أمام موسكو، فإن الأمور لن تصل إلى هذا الحد.

يشبه نفي قدري جميل لأنه سيغدو رئيساً لسوريا، كما لو أن زهير رمضان ينفي خبر حصوله على الأوسكار، أو كما لو أن حسين جمعة ينفي حصوله على نوبل للآداب، أو كما لو أن فهد جاسم الفريج ينفي حصوله على نوبل للسلام!.

.....

وزعت الحكومة السورية ماعزاً جبلياً على عدد من أسر «الشهداء» في محافظة السويداء، حيث حصلت ٦٠ أسرة على ١٢٠ عنزة جبلية (عنزتان لكل أسرة).

كما وزعت الحكومة دجاجاً بياضاً على أسر «الشهداء» في ريف دمشق (عشر دجاجات لكل أسرة)..

و«الشهداء» هم المنتسبون إلى الجيش النظامي أو إلى (جيش الدفاع الوطني) والذين قتلوا في المعارك الدائرة الآن، والمقصود من خطوة توزيع الماعز والدجاج هو تعويض الأسر، بالحليب والبيض، عن فقدان معيليها.

يستطيع أبناء السويداء، المستفيدون من منحة الحكومة، أن يعثروا على مراع لعنزاتهم، وعلى هدوء بال لتربيتها، فماذا عن المستفيدين من ريف دمشق الذين تحولوا إلى نازحين؟ أين يربون دجاجاتهم وكيف يسوقون بيضها؟

على كل فالمشكلة ليست هنا، إذ قيل إن عدداً من أسر الشهداء في السويداء اكتشفت أنها حصلت على تيوس بدلاً من الماعز، كما أن عدداً من أسر الشهداء في ريف دمشق اكتشفت أنها حصلت على ديكة بدلاً من الدجاج. والتيوس، كما نعلم، لا تحلب، كما أن الديكة لا تبيض!

في إحدى الديباجات التي يبثها تلفزيون سما (الدنيا سابقاً) قالت المذيعة عن الشهداء إنهم «قدموا أرواحهم الغالية لينالوا المجد ويبلغوا المستحيل»، وكنا نظنها واحدة من العبارات الإنشائية الفارغة التي يصوغها الإعلام الرسمي، والآن فقط اكتشفنا واقعية العبارة ودقتها، وعرفنا أي مستحيل كان الشهداء يطلبونه: توريث أسرهم تيوساً

تحلب، وديوكاً تبيض!

.....

قال مسؤول في هيئة التنسيق إن الهيئة لن تسكت على اعتقال رجاء الناصر، وإن وفدها سيذهب إلى جنيف ليضع على رأس جدول أعمال المؤتمر المطالبة بإطلاق سراح الناصر. أرأيتم أي رؤية تملك الهيئة عن المؤتمر؟ أرأيتم سقف مطالبها؟

يا له من حل سهل للأزمة السورية ويا لها من نتيجة مضمونة للمؤتمر: الهيئة ستطالب النظام بالإفراج عن رجاء الناصر مقابل اعترافها بأحقية النظام في البقاء إلى الأبد!

يتمنى المرء منا لو يستطيع حضور جنيف ٢. فقط ليتاح له الفرجة على الكوميديا التي ستقدمها الهيئة هناك.

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

جنيف ٢: ما يريده الروس وما يقبله السوريون

صفوان القادري

لم يعد للسؤال عما تريده الولايات المتحدة في سوريا أي معنى الآن، إذ تتكاثر البراهين على أنها قد عهّدت الملف إلى روسيا، ولاسيما بعد أن أخذت منه ما تريد: الترسانة الكيماوية.

إذاً فالسؤال الأكثر واقعية، والأكثر جدوى، هو ما الذي تريده روسيا في الأزمة السورية؟

ولكن لماذا نتداول الأسئلة حول ما يريده الخارج مبتعدين عن السؤال الأكثر بداهة: ماذا يريد السوريون أنفسهم؟

لقد وصل الداخل السوري إلى طريق مسدود، فبات عاجزاً عن إنجاز حسم عسكري، كما بات عاجزاً عن اجتراح تسوية حقيقية، عادلة وشاملة.

النظام، وعلى الرغم من كل الوسائل التي استخدمها وكل العناصر التي حشدها، فإنه عملياً يراوح مكانه منذ شهور طويلة، يحتل بلدات في الجنوب ليخسر أخرى في الشمال، يتقدم كيلو مترات هنا ليتراجع كيلومترات هناك.. والأهم أنه لم يمتلك إلى الآن القدرة على السيطرة والاحتفاظ بالأرض، وهكذا تتالى، ومن وسائل إعلامه، أخبار الاجتياحات المتكررة وشبه الدورية للمناطق ذاتها.

لقد فرضت المعارضة أسلوب قتالها على النظام، فصار يقاتل مثلها على طريقة حرب العصابات، كر وفر، ما يعني أنه لم يعد نظاماً حاكماً، كما أن جيشه ابتعد عن كونه جيشاً نظامياً، ليغدو أقرب إلى ميليشيا كبيرة وقوية نسبياً، الشيء الذي يدحض أسطورة اقترابه من الحسم التي تتردد منذ بداية الثورة.

بالمقابل فالمعارضة المسلحة تعيش واقعاً مشابهاً، وتواجه الانسداد ذاته، وللتأكد من ذلك يكفي أن نسأل عن المسافة التي باتت تفصلها عن معركة الحسم الكبرى في دمشق؟!

لا شك أن المعارضة نفسها تنطوي على عوامل ضعف عديدة، أبرزها الانقسام، وعدم وجود أجندة موحدة، ومظاهر العشوائية التي تحيط بعملها وسلوكها.. ومع ذلك فالعوامل الحاسمة في ضعفها تبقى خارجية، فالولايات المتحدة والدول الأوربية أحكمت الحصار حولها، وحرمتها من مصادر التسليح الفعلي، كما أن سلوك الدول الإقليمية الداعمة ظل محكوماً بالتنافر وغياب التنسيق، وتضارب الأهداف. كل ذلك أفقد المعارضة المقاتلة زخمها وجعلها، هي أيضاً، تراوح مكانها منذ شهور.

الأرجح إذاً أنها فرضية صحيحة: أوراق الحل، في معظمها، تم ترحيلها إلى الخارج، إلى أيدي الدول الكبرى الفاعلة.

وبما أن الولايات المتحدة تعلن، قولاً وفعلاً، انسحابها من موقع الحسم وإخلاءها المكان لروسيا، فالسؤال الوجيه بالفعل هو: ماذا تريد روسيا في الأزمة السورية؟

منطقياً فإن أمام روسيا خيارين، أولهما الخيار الشيشاني، ففي الشيشان قدمت روسيا نموذجاً صارخاً عن القوة العارية التي تذهب إلى الحد الأقصى. سحقت (التمرد) بعد أن دمرت المدن على رؤوس أهلها، وقتلت الآلاف بلا رحمة، واعتقلت كل من تشتبه بتعاطفه مع (الخصوم). استخدمت الدبابات والطائرات والصواريخ، ولم تراع الحد الأدنى من حقوق الإنسان أو ضوابط الحروب أو طريقة التعامل مع المدنيين.

هل يغوي هذا الخيار الروس فيقررون تكراره في سوريا؟ هل يدعمون النظام السوري بمزيد من الأسلحة والتغطية السياسية، ويحرضونه على المضي قدماً في حله العسكري؟

ثمة إشارات توحي بذلك، فالروس مصرون على أن حليفهم يواجه في سوريا نسخة من العدو الذي واجهوه هم في الشيشان: التطرف الإسلامي، وبالتالي فربما تكون طريقة العلاج هي نفسها في الحالتين. وكذلك فالروس لم يقدموا، منذ بداية الأزمة وإلى الآن، أي صيغة سياسية للحل، ورغم كل حديثهم عن ضرورة الحل السياسي وحتميته، فإنهم في الواقع لم يطرحوا أي مبادرة جدية في هذا السياق، ما يعني أنهم يفضلون ما يفعله حليفهم على الأرض، أي المضي قدماً بالحل العسكري.

إذا صح هذا، فمؤتمر جنيف يأتي مناسبة ليفرض الروس ما يرونه أمراً واقعاً على المعارضة، والنتيجة المتحصلة ستكون وثيقة استسلام من نوع ما، وإن بشروط شكلية مخففة.

ولكن ما حظوظ هذا الخيار من الواقعية؟ وما قابليته للتجسيد؟

كتب الكاتب والصحفي اللبناني عبد الوهاب بدرخان (صحيفة الحياة ـ ٢١ / ١١): «ما ينبغي أن يدركه الروس أن سورية ليست الشيشان وإنْ كان النظام حوّل مدنها (غروزنيات) مدمّرة. والمهم أن ثورة السوريين ليس لها قائد يمكن أن يُحاصر بالضغوط ليعلن استسلاماً أو ما يشبهه. أما الأهم فهو أن انكشاف الاستقطاب الطائفي الحاد على مستويي النظام ومناوئيه سيجعل أي انتصار عسكري للأسد غير قابل للصرف في أي حل سياسي ملفّق أو مصطنع».

صعوبة الحل الشيشاني، إن لم نقل استحالته، تجعلنا نقف أمام خيار روسي ثان، وهو الذي تلعب فيه موسكو دور الوسيط الباحث عن حل سياسي يرضي جميع الأطراف، وإن بمقادير متفاوتة.

هنا أيضاً نعثر على إشارات مؤيدة، فروسيا تسعى إلى الإيحاء بأنها في صدد الانتقال من كونها طرفاً في الصراع إلى دور الوسيط الراعي لعملية سلمية. في هذا السياق يأتي لقاء بوغدانوف بعدد من قيادي الائتلاف الوطني في اسطنبول، والدعوة الرسمية التي وجهها وزير الخارجية لافروف إلى الجربا لزيارة موسكو، وكذلك اتصال بوتين بالملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز سعياً إلى تذويب الجليد بين البلدين، وتلك اللقاءات المتنوعة والمكثفة التي حولت موسكو إلى العاصمة الدولية الأكثر انشغالاً بالقضية السورية..

بالطبع ثمة شكوك عميقة بجدية هذا الانتقال، وبما إذا كانت روسيا قادرة أن تنسى، وتنسي السوريين، بأنها طرف فعلي في الصراع، ومع ذلك فلنتجاوز هذه الشكوك ولنسأل: ما هو جوهر الوساطة الروسية؟

هل سيذهب الروس إلى جنيف فقط من أجل أن يستمعوا إلى السوريين وهم «يقررون مصيرهم بأنفسهم»؟ هذا مستبعد، والأرجح أنهم ذاهبون إلى هناك وفي جعبتهم صيغة ما للحل، فما هي هذه الصيغة؟

لا تزال الإجابة الدقيقة متعذرة، ولكن معظم التكهنات تشير إلى أن الروس يريدون الوصول إلى صيغة منسوخة عن صيغة الحكم الحالية لديهم: زمرة من النظام السوري تتداول السلطة فيما بينها، وفق لعبة لها طابع ديمقراطي شكلي وتزييني. ما يقتضي، قبل ذلك، الوصول إلى إبقاء النظام دون رأسه.

ولكن قبل القطع في أي من الخيارات ستسلك روسيا، لا بد من الانتباه إلى الحدود الواقعية لدورها ولقدرتها على فرض خياراتها. هناك أطراف إقليمية فاعلة وتمتلك أوراقاً هامة، والأهم هناك الحراك السوري الذي لا يزال بعيداً عن الخمود، وإذا كنا قد سلمنا بأن صياغة الحل صارت رهناً بالخارج، فإن تجسيد هذا الحل واقعياً لا يزال رهناً بالداخل. السوريون عاجزون حالياً عن اجتراح حل بأنفسهم، ولكنهم في الوقت نفسه قادرون على الإطاحة بأي حل لا يناسبهم ولا يحقق الحد الأدنى من طموحاتهم. فهل تعي روسيا ذلك؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٦٤) ٢٠١٣/١١/٢٥

«داعش»... الموت القادم من الشرق

يارا بدر

يتصاعد القلق يوماً بعد يوم من ممارسات الفصيل الإسلامي المُسلّح «دولة العراق والشام الإسلامية» المعروفة ب «داعش»، ومن امتداد نفوذها ما بين المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، والمناطق التي تعاني من وقع الصراع العسكري العنيف بين الثوّار والقوّات الحكومية السورية.

وفي الوقت الذي لا تزال بعض القوى العسكرية الثوريّة، وحتى السياسية المعارضة تدافع عن هذا الفصيل وممارساته، وهو فصيل يتبع بشكل مباشر لتنظيم «القاعدة»، فإنّ ممارسات «داعش» بدأت تتحوّل من ممارسات تهدف إلى إيجاد موطئ قدم لها في الأراضي السورية التي لا يحمل اغلب جنودها المقاتلين جنسيتها، إلى ممارسات تهدف إلى فرض سيطرة مُطلقة، وثقافة شعبية، وسلطة حاكمة بقوّة قطع الرؤوس والاختطاف وتكميم الأفواه والاعتقال

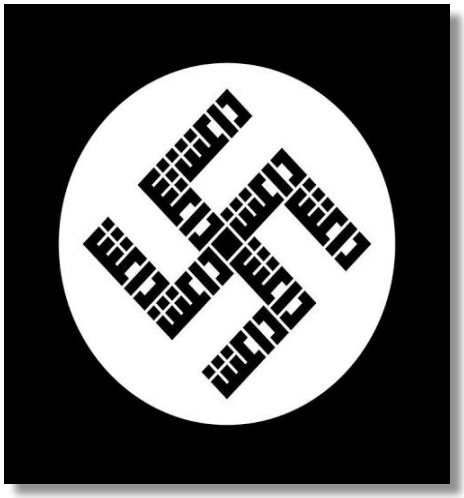

التعسّفي وإنشاء محاكم دينية وقتل الأطفال وقطع الأشجار وابتزاز المواطنين وفرض مناهج تعليميّة تحاول أن تؤسس لتحول سوريا إلى «سوريستان» على نموذج أفغانستان وباكستان، اللتان عرفتا عقوداً طويلة من سيطرة تنظيم «القاعدة» وممارساته وثقافته التي تلغي المرأة، وكل دورٍ لها في المجتمع، لتحوّلها إلى كتلة صماء سوداء متنقلة كظل لا هويّة له خلف صورة رجل.

ربما من الجيد هنا أن نعود إلى رواية الكاتب الأمريكي من أصل أفغاني «خالد الحسيني» المعنونة «ألف شمس مشرقة» الصادرة عام ٢٠٠٧، والتي نقرأ فيها مسيرة تحوّل أفغانستان خلال ثلاثين عاماً من الاحتلال السوفياتي وكيف سيطرت طالبان. نقرأ عن كيف أعلنت قوى «طالبان» عبر مكبرات الصوت أنّ الراديو حرام، وأنّ تبرّج المرأة حرام، وأنّ ارتداء أي زي مخالف للزي الطالباني للرجال أو النساء حرام، وأنّ كل شي قد غدا حراماً. نقرأ فيها كيف أنّ بطلة الرواية لم تستطع الخروج من منزلها دون أن يقتادها «حامي الأخلاق والشرف والدين الطالباني» إلى منزل زوجها الذي استساغ ضربها وإهانتها وتحويل حياتها جحيماً، حتى بأن تزوّج بامرأة أخرى وأحضرها للعيش في ذات المنزل. سيدتان تجاوزتا بفعل التحقير والتعنيف المستمر كل مشاعرهما الأنثوية واتفقتا على حب الحياة، فضحّت السيدة الأولى بأن قتلت زوجها، رمز سلطاتها المباشر، رمز السلطة «الطالبانية» التي سحقتها، ووهبت بفعلها هذا أملاً للسيدة الأخرى وابنتها.

اليوم، يدرك تنظيم «داعش» أنّ لا موطئ قدم فعلي له في سوريا، رغم محاولاته المُهادنة النسبية على أمل اكتساب الشارع السوري، وذلك عبر تقديم خدمات إغاثية وصحية ونقدية. وبحسب «الديلي تلغراف» البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢١ الشهر، فإنّ: «تنظيم القاعدة يعمل بهدوء لفرض أيديولوجيته وإرسال الأئمة إلى المساجد لهذا الغرض، ويعمل على منع التدخين ومطالبة الرجال بتربية لحاهم والنساء بارتداء البرقع». إلا أنّ التنظيم أدرك عدم نجاح سياسة المهادنة، وقوّة الصوت المدني الذي انتفض مطالباً بالحرية والكرامة في سوريا، وأنّ الذي دفع دمه ثمناً لرفضه الحذاء العسكري، لن يقبل ببرقع ولحية تفرض عليه تحت تهديد السلاح، فعمد إلى سياسة مختلفة تماماً تبدأ من التخويف ولا تنتهي بالابتزاز، مؤسساً لثقافة دولة إرهابية، ديكتاتورية، ثقافة بالمعنى العميق والحقيقي والأكثر مباشرة لكلمة «ثقافة». فمن توزيع المناشير، بحسب ما أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، على أحد مدارس الفتيات في مدينة «سراقب» وهي من أكثر المدن التي تميّزت بحضور قوى الشباب المدني فيها، مناشير تدعو الطالبات للالتزام بالزي الإسلامي الشرعي الذي حددته (الدولة الإسلامية)، مع التحذير بأنه لن يتم قبول الطالبة التي لا تلتزم بهذا اللباس في المدرسة. وحتى الخطاب الإعلامي التهدّدي، كما تابعنا في التسجيل الصوتي للمتحدّث الرسمي باسم «داعش» أبو محمد العدناني، حين قال: «هلموا، فإننا لا نشك أنه من كان منكم لديه خير، فسيأتي الله به ولو بعد حين».

الابتزاز بشكله الأكثر سوءاً كان مع قضية المصوّر الفوتوغرافي السوري المعتقل لدى «داعش» (زياد حمصي- من مواليد دمشق ١٩٨٩)، حيث أنّ شقيق المعتقل زياد قام بزيارة مقر (الدولة في العراق والشام) في الغوطة الشرقية، والكائن في الأشعري، بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢١ والتقى بالمدعو «أبو يوسف الجزراوي» الذي أخبره بأنّ: وضع زياد كان جيداً حتى خروج مظاهرة تطالب بالإفراج عنه، وبالحد من تعدّيات الدولة على حرية الناشطين. وطالب أبو يوسف من شقيق زياد لكي تقبل «داعش» الإفراج عن زياد، وبحسب ما نقلت الناشطة الحقوقية المقيمة في سوريا «رزان زيتونة»:

١- مسح جميع الشعارات التي تمس الدولة الإسلامية من على الجدران والاعتذار عن ذلك.

٢- تقديم الاعتذار أيضاً لوسائل الإعلام.

٣- تقديم شكوى رسمية للهيئة الشرعية بأسماء من خرج بمظاهرة ضد الدولة ومحاسبتهم.

٤- تقديم الشكوى وبداخلها أسماء جميع من خرج بالمظاهرة لصالح الدولة.

محمد زياد سميح الحمصي من أوائل الناشطين في مدينة دوما من ريف دمشق، عمل في التصوير الاحترافي ملتقطاً بعدسته أهم مجريات هذه الثورة، وقد شاركت صوره

في العديد من المعارض العالمية، زياد ليس ضحيّة ظلاميّة وإرهاب قوّات (الدولة) الوحيد، إذ تطوّل قائمة انتهاكاتها بحق الناشطين السلميين والأطباء والإعلاميين، وهي انتهاكات تمتد من الخطف والتعذيب والتنكيل إلى الإعدام الميداني.

وفي الوقت الذي تستنكر فيه بعض القوى العلمانية، التي رفضت مهادنة «داعش» بحجّة أنّ المعركة اليوم ضدّ النظام السوري، كما رفضت أن تأخذ من هذه الحجة ستاراً لمتاجرات أسوأ بالدم السوري، فإنّ الغالبيّة لا تزال تحت وقع الصدمة، من إمكانية أن يكون بديل النظام الديكتاتوري بمؤسساته الأمنية، تنظيم «قاعدة» لا يستسهل شيئاً بقدر قطع الرؤوس، وكأنّنا في حكاية خرافية من حكايات عصور الظلمات، صدمة تدركها «داعش» وتحاول استغلالها لفرض المزيد من نفوذها، في حين أنّ الأكثر تداركاً للواقع، على ما يبدو هم إسلاميو الوسط المعتدل في سوريا، وهي الشكل الثقافي الاجتماعي الأكثر تعبيراً عن هويتنا كمجتمع متعدّد الطوائف والإثنيات، فمن جهتم قامت «جبهة علماء حلب» وبتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ بتكفير «داعش» بحسب بيان أصدرته، أفتت فيه الجبهة وبقوّة بتحريم (دعم التنظيم بأي شكل من الأشكال)، باعتباره (إعانة للظالم على ظلمه).

ترافق هذا الصوت مع إعلان الشيخ أسامة الرفاعي، رئيس رابطة علماء الشام في حديث مع وكالة «الأناضول» أنّ أمراء «داعش»: (لا يخافون الله تبارك وتعالى، ويستبيحون دماء المسلمين)، ممّا يوصلهم إلى (الكفر). كما ربط الرفاعي بين عمليات «داعش» والمخابرات السورية والعراقية الإيرانية، وهو أمر تفرض التفكير فيه مجريات الأمور، وتضع مسؤولية تجاهل هذه الوقائع أمام كل سياسي معارض يتغاضى عنها.

فهل يمكن لنا الانتباه إلى هذا الصوت الوسطي؟ هل يمكن لنا كسوريين نرفض مشروع «سوريستان» دعم جهود الشارع الرافضة لمشروع «داعش» الظلامي، حتى ولو كلّفنا هذا تعليم بناتنا، أو قطرة الماء التي نشربها وتبتزنا بها «داعش»؟ خاصة وأنّ مجموعة من الشباب المدني بدأت تطوّعاً برصد انتهاكات «داعش» في سوريا، وتوثّقها بشكل حقوقي، ما بين الخطاب الديني، والبيان القانوني، ينقصنا الماء والخبز والدواء لبناء حياة أفضل، نرفض الأسود ونحتفي بالنور والآخر والاختلاف ومحبة الله والأرض.

مجلس الوزراء وسحب الجنسية السورية !

فداء يونس

انتشرت على صفحات التواصل الاجتماعي المؤيدة للنظام السوري أخبار قرارات اتخذت في رئاسة مجلس الوزراء, تتعلق بسحب الجنسية من معارضيه, لم يتم التأكد منها بعد, ولم تنشر في الإعلام الرسمي, رغم المقدمات الكثيرة التي روجت لها.

تقضي هذه القرارات بسحب الجنسية من كل مواطن سوري وقف ضد هذا النظام, وعدم السماح بعودة أي مواطن فلسطيني خرج من سورية أثناء الثورة, كما أن هناك بنداً يقول أن كل مواطن غير سوري أراد أن يدخل سورية يجب عليه الحصول على فيزا لأجل ذلك, وبنداً آخر يقول أن كل من دخل سورية بشكل غير شرعي يعتبر إرهابياً وسيتم التعامل معه على هذا الأساس.

ويمكن تسجيل براءة اختراع لهذا التوجه, حتى لو تم نفيه لاحقا, لمفتي سوريا الشيخ أحمد بدر حسون, الذي طالب به أكثر من مرة, وتحديدا عندما بدأ التهديد الأمريكي بضرب النظام إثر استخدامه الكيماوي في قصف الغوطتين بدمشق, لكنه عاد لترار هذه المعزوفة في بدايات هذا الشهر, قبل أن تتحول إلى قرارات باسم مجلس الوزراء.

وإن كنا نعتقد بأن هذه القرارات فيما لو ثبت صحتها تفتقد أي قيمة حقيقية, إلا أنها كإشاعة تؤشر إلى عسف وعدوانية هذا النظام الذي يدعي العلمانية, ومع ذلك يفكر بسحب الجنسية من معارضيه بدعوى ارتباطهم بالإرهاب, وفي ذلك افتئات على حقوق الإنسان, فالجنسية أولى الحقوق الطبيعية للمواطن وليست حقاً مكتسباً, لا تأتي بمنة من النظام ولا تذهب بقرار منه, وهو نمط من التفكير معادي لحقوق البشر ومتناقض مع أبسط مفاهيم الديمقراطية وسلوكياتها. فكيف إذا كان هذا القرار يطال أكثر من ٧٠ بالمئة من الشعب السوري, الذي خرج يهتف بالحرية والكرامة, مطالبا برحيل النظام؟

مع ذلك نعد هذا النظام الغاشم ومفتيه حسون, بأن سوريا المستقبل لن تسحب الجنسية منهم, بل ستعرضهم لمحاكمة عادلة, يقول فيها الشعب السوري كلمته.

كاريكاتير العدد

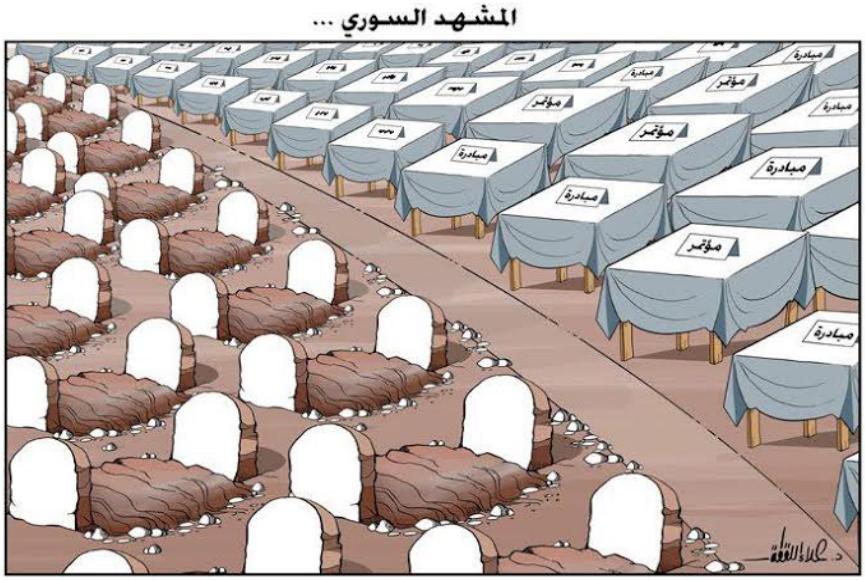

التنديد بانتهاكات النظام لحقوق الإنسان

جورجيت أسعد

ندد الجمعية العامة للأمم المتحدة بالانتهاكات المنهجية والصارخة لحقوق الانسان من جانب النظام السوري وميليشيات الشبيحة التابعة له, وذلك خلال جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الثالثة للجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر, حيث حصل مشروع القرار السعودي بشأن حقوق الإنسان في سوريا، وإدانة استخدام السلاح الكيماوي على موافقة ١٢٣ دولة, فيما عارضته ١٣ دولة على رأسها روسيا والصين, وامتنعت عن التصويت ٤٦ دولة.

هذا القرار غير الملزم, يأتي بعد مرور اكثر من ٣٢ شهرا على حرب النظام السوري وبمختلف أنواع الأسلحة التقليدية والمحرمة دولياً, ضد السوريين المطالبين بالحرية والكرامة الإنسانية, حيث اعتبر القرار أفعال النظام السوري، بأنها انتهاكات ضد حقوق الإنسان، مؤكداً على إدانته الصريحة لكافة أنواع العنف، وداعيا إلى إيقاف جميع أنواع الصراع المذهبي والأعمال الإرهابية.

وقال السفير السعودي لدى المنظمة الدولية عبد الله المعلمي فيما يخص مجزرة الغوطة التي راح ضحيتها ١٤٠٠ إنسان: «لقد أوضح تقرير سلستروم أن الغازات أطلقت بصواريخ حديثة من مناطق تخضع لسيطرة الحكومة وأوقعت ضحاياها من الأبرياء العزل في مناطق تابعة للثوار، فكم نحتاج من الذكاء لنستنتج من هو المسؤول عن هذه الجريمة النكراء؟ ».

مضيفاً «وإن فرضنا أن النظام لم يكن مسؤولاً عن هذه الجريمة، فلماذا اذاً استسلم لتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية وسارع إلى تقديمها قرابين يفتدي بها وجوده واستمراره؟ إن من العار على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهوده في سبيل تدمير الأسلحة الكيميائية دون أن يبذل جهدا في سبيل تقديم المسؤولين عن استخدامها إلى يد العدالة».

أهمية الملاحظة الأخيرة في كون القرار المشابه في العام الماضي حصل على تأييد ١٣٥ دولة, مقابل ١٢٣ دولة فقط هذا العام, دون أن يتغير عدد الدول المعارضة, لكننا نلمس زيادة ملحوظة في عدد الدول التي اختارت الحياد, مع أن عنف النظام وانتهاكاته لحقوق الانسان قد تضاعفت كثيراً, وهذا يوشر لخلل في الموقف الدولي, يعزوه المراقبون إلى تردد إدارة أوباما بشأن الضربة العسكرية للنظام, كاستحقاق دولي في مواجهة انتهاكات النظام لحقوق الإنسان.

مع دور أكبر للدبلوماسية الروسية الفاعلة أكثر في الملف السوري, حيث أكد وزير خارجيتها سيرغي لافروف خلال لقائه وفد الحكومة السورية الأسبوع الماضي في موسكو، «أن الاولوية المطلقة اليوم في سورية هي لمحاربة الارهاب، وليست لتنحية الاسد، معتبرا ان التوجه المشترك اليوم في العالم هو لوضع حد لنفوذ الجماعات الارهابية وليس تغيير النظم الحاكمة».

غير أن العوامل الداخلية لم تكن أقل تأثيرا في مزاج الدبلوماسية الدولية, حين تتصدر الثورة السورية أعمال المنظمات الأكثر تطرفا كداعش والنصرة, في مرجعيتها المرتبطة بتنظيم القاعدة, وتحديداً من خلال الفيديوهات المصورة التي تنتهك حقوق الإنسان في المناطق التي خرجت من سيطرة النظام. وعجز المعارضة السياسية وقواها الديمقراطية عن تقديم بديل مقنع للمجتمع الدولي, يؤهل لانتقال سوريا باتجاه دولة مدنية تعددية وديمقراطية, تقوم على احترام حقوق المواطنة والإنسان.

لكن وبالرغم من ذلك، لم يفلح النظام السوري في تغيير صورته الحقيقية كمجرم حرب ينتهك حقوق مواطنيه, ولم يفلح بكسب مؤيد واحد لسياسته القمعية ضد الشعب السوري, وما زالت ١٢٣ دولة في العالم تدين انتهاكاته لحقوق الإنسان, وتطالب بمحاسبته جراء استخدامه السلاح الكيماوي ضد شعبه.